اللسانيات الغربية المعاصرة:
التحول من المنهج الشكلي إلى المنهج الوظيفي

مسعود صحراوي

قسم اللغة العربية، جامعة الأغواط ـ الجزائر

١- اللسانيات غير التداولية وإجراءات التحليل

إن حدث التواصل اللغوي يشكل نقطة التقاء بين عدة مناهج لسانية مجسدة بالخصوص في النمطين التحليليين الآتيين:

النمط الأول: وهو قطب تحليلي مستقل بمفاهيم إجرائية، أو هو ذلك التحليل اللساني الذي يميز بين اللسان - سواء بوصفه نظاما من العلامات أم لا ؟ - وبين الاستعمال العادي له في كل مقام تواصلي خاص، وأعني به الكلام parole، ويستغني عن تحليل "الكلام" بتحليل "اللسان" Langue.

النمط الثاني: وهو نمط من التحليل اللساني يشكل، أيضا، قطبا مستقلا بذاته حيث تدرس ظواهر اللغة باعتبارها "كلاما" مستعملا من قبل "شخص معين" في "مقام معين" لأداء "غرض معين"، وهذا النمط التحليلي يستبعد، من أفقه التنظيري والإجرائي، كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية الشهيرة: لسان / كلام.

إن النمط الإجرائي الأول غير تداولي قطعا، فهو مغرق في الاعتداد بثنائية لسان / كلام، ومن ثمّ بجدوى وبكفاية التحليل البنيوي للغة، وهو غير معنيّ إطلاقا بالاستعمال اللغوي المتجلي في أحوال الخطاب الطبيعي، وقد تتداخل عند بعض المنضوين تحت هذا النمط "مفاهيم "اللسان" بمفاهيم "الكلام"، فيقعون في المنطقة الوسطى بين السابقتين، ومن ثَمّ لا يتمتعون، نظريا وإجرائيا، بالاستقلالية التامة(١). وأما النمط الإجرائي الثاني فهو قطعا تداولي بآية أنه يُعنى عناية خاصة بالبعد الاستعمالي للغة، وهو الذي يكاد يطغى على ساحة الدرس اللغوي في أيامنا، وتطرح - في رحابه - كثير من الأسئلة والأبحاث والمؤلفات، والتي قد تنعت بـ"تحليل الخطاب" أو "الملفوظية" أو حتى "لسانيات النص". وهو النمط المتأثر بالطرق والآليات التي "اكتشفتها" اللسانيات التداولية في دراسة الظواهر اللغوية.

(1) R. Eluerd La pragmatique linguistique- Nathan- université- Poitiers- 1985- p 85.

إقصاء الكلام : إن السمة المشتركة بين النظريات اللسانية للنمط المنهجي الأول هي تلك المسلَّمة المنهجية المتمثلة في "إقصاء الكلام"، وقد كان هذا هو ديدنها منذ أيام رائدها سوسير(١٨٥٧-١٩١٣) إذ صرح جازما: "إن دراسة اللغة langage تتضمن قسمين:

- القسم الأول، وهو القسم الأساسي، وموضوعه اللسان langue، وهو ذو طبيعة اجتماعية مستقلة عن الأفراد الذين يستعملونها، وهذه الدراسة لا تكون إلا دراسة نفسية.

- القسم الثاني، وهو ثانوي، موضوعه الجانب الفردي من اللغة، أعني الكلام parole بما فيه التصويت، وهو دراسة نفسية فيزيائية"(١).

ثم أضاف قائلا: "إنه بإمكاننا الاحتفاظ باسم "اللسانيات" للتعبير عن هذين العلمين، ومن ثم الحديث عن لسانيات الكلام، ولكن يجب ألا نخلط بينها وبين اللسانيات الحقيقية الجديرة بهذه التسمية، والتي يكون اللسان langue موضوعها الوحيد"(٢).

لكن أتباع سوسير (ومعهم كل البنيويين) يعلمون أن حديثهم عن مصادرة الكلام وإقصائه من حقل الدراسة اللسانية "الحقيقية" غير مقنع كل الإقناع، لأنهم يعلمون أن إجراءً من هذا النوع هو ممارسة لتفكيك أوصال الكينونة اللغوية الواحدة، اللهم إلا إذا التمسنا لهم عذرا؛ فراعينا المقتضيات المنهجية للدراسة، والتي تقضي بأن هذه المصادرة قد تبدو ضرورية لأنهم كانوا في سبيل تأسيس لسانيات علمية، بما تحمله كلمة "علمية" من دقة وصرامة، وهو عذر وجيه بشرط ألا يُجتَزَأ بـ"النظرية اللسانية" كما تتصورها المدارس البنيوية الصورية.

وما مسألة "إقصاء الكلام" إلا الوجه البديهي والمباشر لهذه المسألة الحيوية، وقد يكون هذا الوجه سطحيا خادعا، ولذلك نرى أنه من الإنصاف أن نتحدث عن أنواع أخرى من الإقصاء تندرج كلها ضمن إقصاء الكلام، وأهمها:

(1) De Saussure- Cours de linguistique générale... ENAG - Algérie --p 37 -38

(2) Ibid-p38.

* إقصاء المتكلمين الفعليين، لأنه لا مقام لهم إلا في "الكلام" الفعلي.

* إقصاء السياق، إذ ترى البنيوية الصورية أنه لا دخل له إلا في "الكلام الفعلي".

* إقصاء الاستعمالات العادية الفعلية للغة وما يندرج ضمنها من طبقات مقامية، وهي كثيرة ...

ونأتي الآن إلى تحليل أبعاد الإقصاء عند البنيويين ونركّز على الصنف الأول مما ذكر أعلاه حتى لا يتشعب بنا الحديث في تفاصيل غير ضرورية.

١- إقصاء المتكلمين الفعليين

* عند سوسير: بإمكاننا العثور، في كتاب سوسير، على فقرات كثيرة تبيّن ضآلة الحجم الذي يوليه للمتكلم العادي ضمن العملية التواصلية، من ذلك مثلا قوله: "...وبفصلنا اللسانَ عن الكلام نقوم - في نفس الوقت - بفصل:

- ما هو اجتماعي، عما هو فردي،

- ما هو جوهري، عما هو ثانوي وعرَضي"(١).

وإن وضوح العبارة السوسيرية يسهل علينا تصور ضآلة الحجم الذي يوليه سوسير لـ"الكلام" وهو أداء الفرد، فهو "ثانوي" و"عرَضي"، في مقابل الحجم الذي يوليه لـ"اللسان"، فهو عنده "جوهري".

ونعثر، في "المحاضرات" أيضا، على عبارات تؤكد توجهه البنيوي المبكر، بل تعكس تأسيسه للأرضية التي يقوم عليها هذا المنهج: "إن اللسان (langue) هو الجزء الاجتماعي من اللغة (langage)، وهو خارجي عن الفرد الذي لا يستطيع بمفرده أن يخلق اللسان ولا أن يغيره"(٢)، أو قد نعثر على عبارة مثل قوله: "لا توجد، إذن، أية خاصية جماعية في الكلام (parole)، والتمظهرات اللغوية فيه إنما

(1) Ibid-p30.

(2) Ibid - p31.

هي فردية ومؤقتة"[١] الخ... وهكذا نجد أن الفرد المتكلم لا يشغل إلا حيزا ضيقا يعكس إقصاءه وهامشيته وعدم الاحتفاء به. بل يذهب سوسير إلى أن الفرد يسجل اللسان بطريقة سلبية ودون سابق إرادة ولا تصميم[٢].

وإن كان سوسير، في واقع الأمر، لا يُخفي تحفظه إزاء ما ذهب إليه، وهو تحفظ توجبه طبيعة الكينونة اللغوية الواحدة التي لا تقبل التفكيك. هذا التحفظ تصوره فقرات من "الدروس" مثل: "يجب الإقرار بأنه، في متن التركيب اللغوي، لا يوجد فصل صارم بين اللسان بوصفه تجليا للنشاط الجماعي، وبين الكلام باعتباره مظهرا للحرية الفردية"[٣]. وعدا عن ذلك، فإن كتابه يؤكد أن اللسان لا يمكن أن يدرك إلا بالكلام، ولا يمكن أن يتغير إلا بالكلام، "إذن توجد أصناف من علاقة التبعية المتبادلة بين اللسان والكلام... إن هذا الأخير هو أداة اللسان، وهو إنتاج له..."[٤]. فقد كان سوسير مدركا لخطورة هذا المسلك الذي يفصل بين اللسان والكلام فهما وجهان لعملة واحدة.

وقد يكون وجيها طرحُ هذا السؤال: هل يمكن لهذه التحفظات أن تزيل عن أتباع سوسير تهمة إقصائهم المنهجي لدور ومكانة الفرد الذي يمارس نشاطه الكلامي بصفة عادية ؟

إننا نبادر إلى الإجابة بالنفي في ضوء ما رأيناه من معطيات، خصوصا ونحن نعلم أن هذا الموقف هو من أصولهم المبدئية، بل هو قانون من قوانين اللسانيات غير التداولية. والدليل على ذلك أننا نجد سوسير، بعد إبدائه هذا التحفظ، يعود ليؤكد أن اللسان والكلام هما أمران متمايزان، ويؤكد أن الجمع بينهما في إطار

(1) Ibid - p38.

(2) Ibid- p38.

(3) Ibid- p39.

(4) Ibid- p39.

دراسي واحد ضربٌ من الخيال[1].

لكننا، في المقابل، نسجل موقفا لصالح سوسير، فحواه أن التقابل بين اللسان والكلام لا يصحّ أن ينظر إليه على أنه قسمة لا مفر منها وشر لا بد منه، كما تصوره النظريات البنيوية الصورية اللاحقة، بل يكون من العدل النظر إليه على أنه علاقة جدلية[2]. هذا، وإن الصورة المتوارثة عن اللسان (langue) بأنه مجرد "خزان" للكلمات يقصده الأفراد للاغتراف من "كنوزه" واستخدامها في "الخطاب" وأثناء "الكلام" هي صورة في غاية التبسيط والتسطيح والسكونية، وقد كان سوسير نفسه يلح على أن اللسان نظام لا وجود له إلا لغاية هي التحكم في الكلام وتوجيهه.

* عند ياكبسون: كان رومان ياكبسون من أحسن الممثلين للفكر البنيوي طيلة سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد قام بوصف فعل التواصل اللساني في مخططه الشهير على النحو التالي:

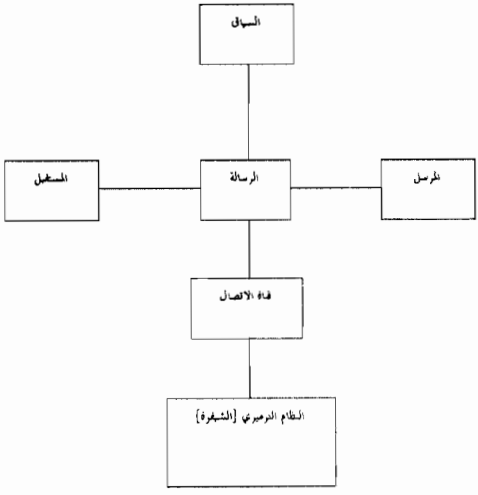

(1) Cours - p39.

(2) R. Eluero- La pragmatique linguistique- p 85.

كل عنصر من عناصر هذه العملية التواصلية، حسب ما ذهب إليه ياكبسون، يولّد وظيفة لسانية مختلفة عن الأخريات بحسب ما صوره في مخططه. وما يجب الانتباه إليه أن الفعل التواصلي كما يعرضه هذا المخطط يبقى طابعه البنيوي واضحا صريحا، ذلك أن النظام الرموزي مستخدَم، هنا، من قبل المتحاورين الذين لا دور لهم غير ما حُدّد لهم "أي استخدام هذا النظام في مقام تواصلي محدد دون أدنى تصرف في شيء مما كلفوا بأدائه"(١)، فما على المستخدم منهم لهذا النظام إلا تطبيق قانونه باحترام ملغيا حريته الشخصية. بعبارة أخرى، إن الأفراد المستعملين للشبكة الرموزية للنظام هم مستخدَمون من قبل النظام عوضَ أن يستخدِموه. وهذا هو الإقصاء المنهجي لدور "الفرد المتكلم" في العملية التواصلية.

ويضاف إلى ذلك أن تخصيص وظيفة لسانية يسميها ياكبسون "ماوراء لغوية" métalinguistique، حيث يتحدث اللسان عن نفسه، وهو إجراء يرسّخ فعل الإقصاء الملغي لدور الفرد ولحضوره الفاعل في عملية التواصل(٢). وهذا هو الهم الأساسي الذي يشغل النظريات اللسانية التداولية.

* عند تشومسكي: مقارنة مع ما قاله سوسير يبدو ما طرحه نوعم تشومسكي، خصوصا في مفهومي الكفاءة (compétence) والأداء (performance)، محققا لشيء من التقدم على صعيد تصحيح الخطأ النظري والمنهجي الذي ترتكبه اللسانيات البنيوية، أي رد الاعتبار للأشخاص المتكلمين بوصفهم الفاعلين الحقيقيين في مسرح العملية التواصلية والتخلص التدريجي من تبعات تجاهل قيمتهم المنهجية الهامة. يقول تشومسكي: "إن الشخص الذي يمتلك لغة ما قد امتلك، ضمنيا، نظامها القواعدي والشكل الصوتي والمضمون الدلالي المناسبين،

(1) Joëlle Proust- Préface de : Sens et expression- p 23.

(٢) انظر : R. Eluero, p 15.

إن هذا الشخص قد قام بامتلاك الملكة التي نسميها نحن: الكفاءة اللغوية"(١).

ومن الواضح أنه لا يمكن تشبيه مفهوم "الكفاءة اللغوية" بمفهوم "اللسان" السوسيري ولا تسويته به، لأن مفهوم "الكفاءة"، يختلف عن مفهوم اللسان في أنه يدمج النظام الرموزي وقواعد اشتغاله في فضاء لغوي نفسي اجتماعي معقد سماه بعضهم "المعرفة اللسانية للشخص المتكلم"(٢). وذلك يقتضي، فيما يقتضيه، تخليص المنهج اللغوي، بعض الشيء، من "فكرة القانون الصارم" المتسلطة على الأجواء التحليلية البنيوية.

لكن النظرية التوليدية التحويلية لا تسير في هذا الطريق إلى النهاية، بل تتراجع من وسط الطريق، ذلك أن الجهاز المفاهيمي للمنهج التوليدي والتحويلي يقرن مفهوم "الكفاءة" بمفهوم آخر هو "الأداء". ولما كان اللسان ـ كما وصفه سوسير ـ مغلق الأبواب إلا على الكلام، فإن الكفاءة أيضا ـ كما صورها تشومسكي ـ لن يتأتى فهمها إلا عن طريقِ وسيط، هو الأداء.

والأداء لا يعكس "العلاقات النسقية الداخلية التي بموجبها يتم الربط بين الصوت والمعنى حسب مقتضى النظام اللغوي فقط، ولكنه يعكس، أيضا، كثيرا من مكونات العملية التواصلية"(٣).

ومفهوم "الأداء"، في تصور تشومسكي، يعني أمرين: "الأول يتعلق بسياق الحال وأدوار المتكلمين، والثاني خاص بكيفية اشتغال العقل البشري (حدود الذاكرة، وتشكيل البنى الذهنية...)"(٤)، وإذا كانت "الكفاءة" موضوعا للدراسة اللسانية، فإن "الأداء" موضوع لعلوم أخرى: علم النفس، فيزيولوجيا

(1) N. Chomsky-1969. p125.

(٢) انظر: J. Dubois- Dictionnaire...

(3) Chomsky- 1969-p126

(4) Ibid-p126

الأعصاب، علم الاجتماع..[1]. ومن ثم يجب استعاده من موضوع الدراسة اللسانية، هكذا يتصور تشومسكي!

وقد كان ممكنا أن تعمل هذه الأنظمة المتشابكة جنبا إلى جنب بما في ذلك دراسة سياق الحال والكلام، وظروف الخطاب... باعتبارها كلها مندرجة ضمن "الأداء"... إذن فقد كان التوجه نحو دراسةٍ وظيفية تداوليةٍ للّغة أمرًا وشيكَ الوقوع. ولكن تشومسكي اختار الطريق الآخر، لأنه يرى أن الاتجاه الأول ليس من صميم اللغة البشرية. ولذلك يصرح أنه "من أجل دراسة لسان من الألسنة، يجب محاولة تفكيك مجموعة العوامل المتشابكة التي لها صلة بـ"الكفاءة الضمنية" والتي، بدورها، تحدّد الأداء الفعلي"[2]. منذئذ وقعت التوليدية التحويلية فيما وقعت فيه البنيوية، فمنذ ذلك الحين أُوكِلت تلك "الكفاءة" إلى شيء اسمه: المتكلم- المستمع المثالي (النموذجي). وهو كائن افتراضي غير حقيقي يحل محل المتكلم الفعلي (العادي). فكان أن سارت اللسانيات التوليدية التحويلية، كاللسانيات البنيوية، في طريق البحث المجرد بعيدا عن الاستعمال الفعلي للغة في أحوال الخطاب الطبيعي العادي.

وهكذا قادنا هذا المسعى إلى نفس النتيجة السابقة، أي إقصاء المتكلم الحقيقي وإلغاء دوره الإيجابي في عملية التواصل، مثلما حدث مع سوسير، وإن كانت الطريقة إليها مختلفة بعض الاختلاف.

٢- إقصاء السياق : وما قيل عن إقصاء تلك النظريات لـ"الكلام" يقال مثله تماما عن إقصائها "للسياق" والسياق المعني هنا هو سياق حال، وهو كل ما يحيط

(١) راجع كلا من :

Chomsky- 1969- p 126.

Joëlle Proust- Préface de : Sens et expression- p 23.

(2) Ibid-p12128.

بالأشخاص المتكلمين في عملية التواصل: من مكان وزمان وظروف وخصائصهم النفسية والدوافع التي تجعلهم يتواصلون... ويكفينا في هذا المجال أن نتذكر ما أسنده سوسير إلى اللغة من خصائص، وفي مقدمتها خاصية "النظام"، فهذا النظام بطبيعته، كما وصفه سوسير، ثابت قارّ لا مجال فيه لأي عنصر خارجي عنه، وشبهه بلعبة الشطرنج. فما هي الكلمة في النظام اللغوي؟ وما هي القطعة الخشبية في لعبة الشطرنج ؟ إنهما قضيتان متشابهتان. يقول: "إذا استبدلنا قطعا عاجية بالقطع الخشبية فهذا التغيير حيادي لا دخل له في النظام، لكن إذا زدنا أو أنقصنا عدد القطع فهذا تغيير يطال عمق اللعبة"(١). فيكفي أن القارئ أن نشبه له اللغة بلعبة الشطرنج ليدرك مدى التصور الشكلي لها.

فإصرار البنيوية على الفصل بين "النظام" وبين "السياقات" المختلفة لاستخدامه هو الذي عمّق هوة الخلاف بين المنهجين البنيوي والتداولي.

- - الانعطاف في مسار البحث اللساني

تخلت اللسانيات البنيوية، كما رأينا، عن قصد، عن البحث فيما وراء الكينونة اللغوية الضيقة بمعناها البنيوي الذي هو الشكل وليس المادة، وراحت تقصي الإنجاز اللغوي المتجسد كلاما. وكان الفريق الذي أخذ على عاتقه البحث في ذلك هو فريق اللسانيين التداوليين، ومن تأثر بهم من اللغويين الوظيفيين. فكان الجديد الطارئ على الدراسة اللغوية هو أن البحث في اللغة تجاوز مرحلةَ ما بعد سوسير، فشهدت مسيرته انقلابا مفاهيميا ومنهجيا، فصار الاهتمام بالمواضيع المنطقية والفلسفية، منذ أواسط القرن العشرين، من المشاغل الأساسية للسانيات المعاصرة، وانبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسائله علاقة اللغة بالإنسان، فأصبحت تُعنى باللغة في ذاتها، وباللغة

(1) Ibid-p 45.

من حيث هي وليد الفكر، وبالفكر من حيث هو مُفرز للغة. ولم يعد الدارسون المعاصرون مقيدين منهجيا ومعرفيا بالأطر المفاهيمية البنيوية التي رسخت فهما ضيقا أيامَ كان الزمن زمن الولاء المتمحّض لشعار "دراسة اللسان في ذاته ولذاته"(١)، وانفتحوا على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وحتى الرياضيات(٢). وفي هذا المسار التراجعي وجدت اللسانيات نفسَها، في مرحلة من مراحل تطورها، وجها لوجه أمام قضايا شمولية تُطرح فيها اللغة في حد ذاتها، وتطرح فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تطرح فيها قضيةُ الفكر من حيث هو مولّد للظاهرة اللغوية(٣).

هذا، وإن المؤلفات التي صنعت هذا الانقلاب المنهجي المفاهيمي كثيرة ومتعددة المشارب المعرفية، وإن إحصاءها وحصرها متعذر، وقد اكتفى بعض الباحثين بالإشارة إلى عينات منها تقع موقع الركائز المؤسِّسة لهذا التوجه الجديد. ولكن القائمة طويلة وما لم يُذكر أكثر بكثير مما ذكر...(٤).

وهذه المؤلفات المشار إليها ـ وغيرها كثير ـ تناولت في مجملها تقاطع بعض

(1) F. De Saussure - Cours de linguistique générale -p 276.

(٢) يُنظر: عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية - منشورات عويدات- بيروت - ١٩٨٦- ص٤١.

(٣) المسدي- التفكير اللساني في الحضارة العربية - ص١٨

(٤) ذكر د. المسدي (نفس المرجع-ص٢١) بعض المؤلفات التي تخدم هذا الاتجاه الجديد في اللسانيات، ومن الكتب التي لم يذكرها:

J. L. Austin, How to do things with words, 1960.

J. Searle, Actes de langage, Hermann, 1972.

J. Searle, Sens et expression, Minuit, 1982.

F. Récanati- la transparence et l'énonciation- Le Seuil- Paris. 1979.

R. Elieurd, La Pragmatique linguistique; Nathan; - Poitiers- 1985.

H. P. Grice- Logique et conversation- tr. Fr. dans : Communications-n° 30-197.

et aussi dans : L'information grammaticale- n° 66- juin 1995.

العلوم اللسانية ـ كعلم التراكيب والدلالة ـ ببحوث الفلسفة والمنطق. وذلك يعني أن اللسانيات المعاصرة قد تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصارم، وبمعناها التوليدي الذهني المجرد، وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركِّز ـ وهذا هو الأهم ـ على أطراف العملية التواصلية الإبلاغية، أي "قصد المتكلم" و"طرق تأويل المخاطب وفهمه" و"سياق الحال"، وهي المرتكزات الحيوية لظاهرة التواصل اللغوي.

وهكذا تجاوزت اللسانيات مرحلةَ "ما بعد البنيوية" فشهدت تحولات هامة، منها إبعاد شبح الشكلانية عن البحث اللغوي. وإن هذا الانعطاف في مسار الدراسة اللسانية قد مهدت له أعمال العديد من الفلاسفة واللغويين، وتضافرت على صنعه تيارات لسانية وفلسفية، ويأتي في موقع الطليعة من هذه الحركة العلمية التحولية عمل الفيلسوف البريطاني ج.ل.أوستينJohn Langshaw AUSTIN في كتابه: كيف تُصنع الأشياء بالكلمات(١)، الذي يُعد الكتاب المؤسس للنظرية العامة للظاهرة التي تُعرف بـ"نظرية الأفعال الكلامية".

وعليه فإن العلم الذي اتخذ اللغة موضوعا له لم يستوعب كل المسائل المتعلقة باللغة، باعتبار هذه الأخيرة هي الوسيط الأكبر بين الإنسان والعالَم، ومن هنا تخلى عن جزء هام من مهامه بذلك التضييق المفاهيمي الذي اتخذته اللسانيات ـ البنيوية خصوصا، وغير التداولية عموما ـ شعارا، وهي تراهن على أن "موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته"، وكانت الترجمة العملية لهذه العبارة السوسيرية ـ في كثير من ساحات التنظير، وفي الممارسات ـ أن ساد تصور شكلي صوري لماهية اللغة وللدراسات اللغوية.

وتوصف اللسانيات البنيوية بوصف "الشكلانية والصورية" أي البعد عن

(١) ذلك هو نص الترجمة الأنجليزية "How to do things with words".

"الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد" مما جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة، لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ الآتي:

"لقد زادوا في قيمة الضرائب"

ملفوظ لا تقدم اللسانيات البنيوية فيه أي قاعدة تفسّر الضميرَ الذي أسند إليه الفعل "زاد" وتعيّن المرجعَ الذي يحال عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، إذا ما استثنينا بعض التوجهات اللسانية الوظيفية التي ظهرت في السنوات الأخيرة كـ"نظرية النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" Simon Dick" مثلا، ولكن نظرية "سيمون ديك" ليست نظرية بنيوية، بل إن تأثرها بالتداولية أشد(١).

تحولت اللسانيات إذن ـ مع البنيويين غير الوظيفيين وخصوصا المدارس الشكلية المتشددة(*) إلى علم صوري مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة العبارة اللغوية(*) في مستواها الصوري المجرد، ومن هنا راحت، عن عمد، تتبع منهجا مميتا للحيوية اللغوية كما رأينا آنفا، بإقصائها لأطراف التواصل ولسياق الحال ومقاصد المتكلمين وأحوال المخاطَبين، وأدهى من ذلك كله استبعاد الدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي. ولم تُسدّ هذه الثغرة إلا جزئيا بعد أن ظهرت اللسانيات التوليدية، ثم كليا، بعد ظهور اللسانيات التداولية والتيارات الوظيفية المنبثقة عنها أو المتأثرة بها. وكان من نتائج ذلك التضييق المفاهيمي أن كادت تؤول بعض مفاهيم المنهج البنيوي إلى الضمور، وأن تفقد

(١) يمكن مراجعة مؤلفات الدكتور أحمد المتوكل فهي أوفى المراجع العربية التي شرحت هذه النظرية، ونحيل هنا خصوصا على كتابه "اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري"، منشورات عكاظ، المغرب، ١٩٨٩.

(*) نشير إلى أن في البنيوية تياريين: تيار الوظيفيين، وتيار الصوريين، وهذا الأخير يزعم ـ على لسان الغلوسيمية ـ أنه أعلق بسوسير وأقرب إلى الفكر السوسيري الصحيح!

(*) أي أن العبارة اللغوية، والنص أيضا، كيان قائم بذاته، مستقل عن كل شيء، حتى عن الإنسان الذي يُصدره.

جاذبيتها وتأثيرها، وأوشكت أن تصبح أثرا بعد عين، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مفاهيمها النظرية والإجرائية، كمفاهيم: البنية، والنظام، والوظيفة، والعلاقة. والحق أنه يمكن الأخذ ببعض تلك المفاهيم والإجراءات، والمزاوجة بين التحليل البنيوي والتوليدي من جهة، والتحليل التداولي من جهة أخرى، بشرط ألا تستلب الإنسان عقله وحريته وحضوره المميز في السياق، وبشرط أن نرى في البنيوية دراسة جزئية لبعض المسائل اللغوية لا كلها، وتنظيما للظواهر اللغوية لا كشفا للماهية. وهذا صحيح ما دامت البنيوية تعلمنا أن "نشاط الإنسان ينبجس في عالم مُتَبَنْيِن من أساسه"(١)، فلا يمكن لأي دارس منصف أن يتجاهل ما أنجزته البنيوية من فكر لساني نافع.

هذه اللحظة التاريخية من سيرورة الدراسة اللسانية، أي الانعطاف في مسار الدرس اللساني، يرسمها مثال حي، هو أحد الدارسين الفرنسيين المخضرَمين، في حوار أجرته معه مجلة لسانية متخصصة، فحين سئل عن القضايا اللسانية التي شغلته أثناء رحلته العلمية الطويلة، قال: "أعدت النظر في نحوي ma grammaire أربع أو خمس مرات، فحينما جاءت الغيومية (نسبة إلى اللساني غيستاف غيوم Gustave Guillaume) أعدنا النظر في النحو من وجهة النظر الغيومية، ولما جاءت البنيوية اعتمدنا وجهة النظر البنيوية، وكذلك الشأن حين جاءت التفريعية (يقصد التوليدية Générativisme)، بعد هذا انتقلت إلى السياق الكلامي ثم إلى سياق الحال"(٢). ويبدو أن هذه الرواية تعبر بصورة دقيقة عن سيرورة اللسانيات

(١) روجيه غارودي – البنيوية، فلسفة موت الإنسان – ترجمة: جورج طرابيشي – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – ص١١٥.

(٢) اللساني هو: باتريك شارودو- Patrick Charaudeau والمجلة المتخصصة هي: "Où en est la linguistique"، الحوار ترجمة: د.محمد يحياتن- في: اللغة العربية – مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية – مطبعة هومة – الجزائر- عدد ٢- ١٩٩٩ – ص ٢٣٩.

الغربية في القرن العشرين.

إن المتتبّع لنشوء اللسانيات الغربية وتطورها يصل من فحصه لتاريخها إلى خلاصة مفادها أنها تطورت في سيرورة جدلية أفرزت النظريات اللسانية المعروفة التي تكاثرت في شكل توالد جدليّ، وحظ اللاحق منها أنه ينشأ كرد فعل انتقادي على السابق دون أن يلغيه تماما، ولكن يأخذ "بعضَ مقولاته" ويؤسس عليها "مقولات جديدة". وإذا صح هذا الوصف على المسار التطوري للسانيات الغربية عموما، فإنه أصحّ ما يكون على علاقة اللسانيات التوليدية التحويلية باللسانيات الوظيفية-التداولية. فالوظيفيون لم يلغوا مرحلة "البنى التركيبية" و"النظرية المعيار" تماما، ولكن ألغوا "الجانب التحويلي" منها، مع توظيفهم لبعض مقولاتها، واستثمارهم لجزء من جهازها المفاهيمي. بل إن بعض الوظيفيين المعاصرين كانوا في الأصل من المدافعين عن الطروحات التوليدية والتحويلية في مرحلة "النظرية المعيار"، ثم قاموا بانتقاد ومحاولة لتقويض "قواعدها التحويلية"، بناء على ما يلي:

* أنها لا تراعي، في بُعديها المبدئي والإجرائي، الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، وهي وظيفة التواصل، وما يستتبع ذلك من مراعاة أطراف عملية التواصل والإبلاغ.

* أن قواعدها "التحويلية" تفتقد "للواقعية النفسية"(*).

* وأنها - من ثَمّ - غير مؤسسة تداوليا.

(*) انظر في مفهوم "الواقعية النفسية"، وفي التشكيك في "الواقعية النفسية" لـ"القواعد التحويلية" كلا من:

- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية-دار توبقال للنش-الدار البيضاء-١٩٨٢- ص ٧٣-٧٤.

- أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري - ص٨٢- ٨٣ .

وهكذا تتعدد النظريات "المحوّلة" أو"المعدّلة" عن النظرية التوليدية التحويلية، ولكن بعد إحداث تعديل في جهازها المفاهيمي القديم، وهو تغيير يقوم، في جوهره، على "التأليف" بينها وبين بعض المفاهيم "التداولية"، فتولّدت من ذلك التفاعل نماذج لسانية مستحدثة عند الغربيين منها المنهج الوظيفي- التداولي.

- اللسانيات الوظيفية ـ التداولية(*)

تنطلق اللسانيات الوظيفية ـ التداولية من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلتها تشكل قطبا مستقلا قائما بذاته، كما ذكرنا آنفا، إذ تدرس ظواهر اللغة باعتبارها "خطابا" مستعملا من قِبَل "شخص معين" في "مقام معين" موجَّه إلى "مخاطَب معيّن" لأداء "غرض معين". وبذلك خالفت ـ منهجيا ـ التيارين اللسانيين المتقدّمين عليها (أعني: البنيوية، والتوليدية التحويلية). فهذا النمط الإجرائي يستبعد، من أفقه التنظيري والممارساتي، كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية الشهيرة: لسان/كلام. فالتداولية لا تؤمن بهذه الثنائية القائمة على الفصل المفتعل بين جزئي الكينونة الواحدة، بل تهتم ـ إلى جانب اهتمامها بـ"النظام" ـ بـ"الكلام" أيضا وما يتبعه من ملابسات خطابية أثناء استعمالاته المختلفة، وبذلك تميزت عن غيرها من النظريات.

وكما أسلفنا من قول فإن النظريات اللسانية المتأثرة بالتداولية، متعددة. ومن أهمها نظرية النحو الوظيفي التي تبدو من أقوى النظريات تأثرا بما جاءت به التداولية من طروحات وأكثرها استثمارا لمعطياتها، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية. لذلك نقترح تسميتها بـ"اللسانيات الوظيفية- التداولية"، ونخصص لها حديثا مركّزا، بعضَ الشيء، باعتبارها من آخر من أنجز

(*) نذكّر أن التيارات الوظيفية في اللسانيات الغربية نوعان:

- تيار وظيفي بنيوي، وهو متأثر بدوسوسير، وهو شكلي يهمل الدلالة ولا يهتم بملابسات الاستعمال اللغوي.

- تيار وظيفي تداولي، وهو متأثر بالفلسفة التحليلية، وهو يركز على ظروف وملابسات استعمال اللغة.

من علم لساني عند الغربيين.

١- المبادئ الوظيفية: خلافا للبنيوية، وسدا لثغرات التوليدية التحويلية، تقوم اللسانيات الوظيفية ـ التداولية على مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، ولذلك وسّعت جهازها المفاهيمي ومنهج دراستها ليشمل العناصر اللغوية الأساسية التي تم إقصاؤها في النظريتين السابقتين. وأهم ما يلخّص هذا الاختلاف معيار "الوظيفية" الذي انبثقت عنه كليات ومفاهيم، أطلق عليها "المبادئ الوظيفية". وتعد هذه المبادئ عندنا "مفاهيم مفتاحية"، وتكتسب أهمية كبرى، في نظرنا، لسببين:

* أنه انبثق عنها "نموذج وصفي-تفسيري" جديد، وأهم ما فيه المبدأ الثاني الذي سنبيّن قيمته الوظيفية بعد قليل، والذي نصه: "أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة"(*).

* أنه جرى على أساسها إعادة تنميط للنظريات اللسانية بوصفها: إما نظريات وظيفية، وإما نظريات غير وظيفية.

وسنعمل على تحليل هاتين الفكرتين لاحقا لأنهما فكرتان أساسيتان في هذا المدخل، ونسعى من وراء ذلك إلى إبراز الانعكاسات الهامة للتداولية على اللسانيات المعاصرة عند الغربيين. ومن تلك النتائج، والتي تُستخلص مما سبق، قصور المنهجين البنيوي والتوليدي التحويلي ـ إذا ما اعتُمدا وحدهما ـ عن سبر أغوار الظاهرة اللغوية المتشعبة. إذ لا يمكن الوصول إلى تحقيق الكفاية التفسيرية للظواهر كلها إلا بإدراج النمط المنهجي الثاني.

(*) نعود لنذكّر مرة أخرى بأننا لا نسلّم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها "نظرية النحو الوظيفي"، كالشبكة الوظائفية التي تقترحها، ولا بما اعتمدته من صورنة وتجريد، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، وإنما نأخذ من جهازها المفاهيمي بشيء واحد هو "بعض المبادئ الوظيفية" المذكورة هنا، مثل المبدأ الثاني.

الجذور التاريخية لـ"الوظيفية"

إن معيار "الوظيفية" معيار موجود، صراحة أو ضمنا، في مجموع التراث اللغوي الإنساني. ففي التراث العربي مثلا، كان الملمح الوظيفي – الذي يعني التوافق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب، وتفسير الأولى على أساس من الثانية – بمثابة التوجه الإبستيمولوجي الذي حرّك العلماء العرب في فروع معرفية عديدة، كعلم أصول الفقه والنحو والبلاغة والتفسير، بشرط أن تؤخذ هذه الفروع التراثية في مجموعها، لا أن تؤخذ أجزاءً وتفاريق، وبشرط أن يؤخذ بآراء وأبحاث حذاق العلماء المؤسسين للنظرية اللغوية العربية. وقد قال بهذا الرأي كثيرٌ من الدارسين العرب المعاصرين: منهم د.أحمد المتوكل في دفاعه عن وظيفية التراث العربي بقوله: "إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعه، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية"(١)، ومنهم د.جعفر دك الباب الذي رأى أن بين نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني وبين نظرية ماثيزيوس "الوجهة الوظيفية للجملة" نقاط تقاطع عديدة تدل على تقاربهما الوظيفي(٢)، مما يدل على المنحى الوظيفي للجرجاني. ومنهم د.عبد الرحمان الحاج صالح الذي يقول في معرض حديثه عن القيمة المنهجية للربط بين اللغة وأحوال استعمالاتها: "فاللغة كما يتصورها ابن جني وسيبويه وغيرهما ممن ظهر في الصدر الأول هي استعمال الناطقين بها، أي إحداثهم لفظا معينا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ. فهي ليست صوتا ولا نظاما من القواعد ولا معنى مجردا من اللفظ الذي يدل عليه، ولا أحوالا خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء"(٣).

(١) د. أحمد المتوكل–اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري– منشورات عكاظ–١٩٨٩ – ص٣٥.

(٢) د.جعفر دك الباب – الموجز في شرح دلائل الإعجاز – مطبعة الجليل – دمشق–١٩٨٠– ص١١٨.

(٣) الأسس العلمية . . . (مقال)– في : اللغة العربية – يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية – الجزائر – العدد ٣ – ص ١١١.

يتفق، إذن، أصحاب هذه النصوص على الحقيقتين الآتيتين:

١- أن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، ففهموا منها أنها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

٢- أن الدراسية اللغوية التراثية كانت وظيفية، بمعنى أن أئمة النظرية اللغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أن المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة هو المنهج الذي يراعي الربط بين الخطاب من جهة، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى.

ولئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفية التراث العربي فإن بين تصور كل منهم للوظيفية عدة فروق قد يُغفل عنها، هي الفروق الموجودة بين الوظيفية البنيوية المتأثرة بسوسير (وهي غير تداولية)، وبين الوظيفية التداولية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين، ولن نتعرض لتلك الفروق هنا لأننا نعتقد أنها تتجاوز حدودَ هذا المدخل، وقد أشرنا إليها في هامش سابق.

هذه المبادئ الوظيفية، التي انفردت نظرية "النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" بصياغتها استقراءً من واقع بعض اللغات الطبيعية، وقد أفلحت في ذلك إلى حد بعيد[١] - عبارة عن أصول (قواعد عامة) ومفاهيم، يُعتبر بعضها منطلقات مبدئية وبعضها أدوات إجرائية للتحليل اللغوي، وأهمها[٢]:

* أن الوظيفة "الأساسية" للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبلاغ.

(١) نشير إلى أن بعض هذه المبادئ كان معروفا من قبل...

(٢) انظر: - أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية-ص٧٨.

- أحمد المتوكل - الوظائف التداولية في اللغة العربية-ص١٠.

- أحمد المتوكل - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي- دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨٦- ص٩.

* أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.

* أن النحو الأكفى (أي المؤسس تداوليا) هو النحو الذي يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.

* أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم–المخاطَب.

٢– التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ: من الغريب سكوت الدارسين الوظيفيين الجدد عن حقيقة هامة فلم يلتفتوا إليها، مع أنها مسألة ضرورية في التمييز بين البعدين: المبدئي والإجرائي للنظريات اللسانية. هذه الحقيقة فحواها أن هذه المبادئ ليست – ولا ينبغي أن تكون– متكافئة، سواء من جهة القيمة الوظيفية أم من جهة البعد الإجرائي، كما أنها ليست ذات طبيعة واحدة؛ فبعضها عبارة عن منطلقات مبدئية، كالمبدأ الأول المتعلق بالوظيفة الأساسية للغات الطبيعية. وبعضها عبارة عن غايات يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيقها، قد يصل إليها وقد لا يصل إليها إطلاقا، كالمبدأ الثالث المتعلق بالكفايات الثلاث. وقد بقي هذا المبدأ شعارا غير متحقق تحققا كاملا حتى في نظرية النحو الوظيفي ذاتها.

وبعضها عبارة عن خلفية معرفية جاء ليشكل سمة تمييزية، به تتمايز النظريات الوظيفية من النظريات غير الوظيفية، وقد تكون له امتدادات تطبيقية، كالمبدأ الرابع الذي ينص على أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (Compétence communicative) للمتكلم–المخاطب، وهو موقف النظريات التداولية. لكن النظريات غير التداولية، كالنظرية التوليدية التحويلية مثلا، ترى أن موضوع الوصف اللغوي هو: وصف الكفاءة اللغوية(Compétence)، أي القدرة الضمنية المجردة، وهي الآلية اللغوية التي بها ينتج المتكلم كلامه. وذلك يقتضي إعادة تعريف لبعض المفاهيم على أساس تداولي، منها مفهوم الثنائية "كفاءة – أداء"،

ففي اللسانيات غير التداولية (كالنظرية المعيار، والنظرية المعيار الموسعة) تعني ثنائية: "كفاءة/أداء" أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة أو الملَكة اللغوية المجردة، وهي عند تشومسكي "المعرفة الضمنية ... أو القدرة التي يمتلكها المتكلم-المستمع المثالي (أو النموذجي) لربط الأصوات بالمعاني في تآلف وتناسق دقيق مع قواعد لغته"(١)، أو هي معطى عقلي / دماغي يمر نموه واكتماله عبر ثلاثة أطوار: طور فطري أول، وهي المرحلة الأولى للدماغ، فأطوار وسيطة توجد عند الطفل، فطور قار يوجد عند الإنسان البالغ ... والهدف الأساسي للنظرية اللغوية أن تحدد خصائص هذه الحالات الثلاث وأن تبني أنحاء مناسبة لكل حالة منها(٢). أما الأداء فهو التحقيق الفعلي للغة ضمن سياق معين، فهو تجلّ للكفاءة، وتتداخل ضمنه فروع معرفية كثيرة، كما قلنا سابقا.

أما التداوليون فيرون أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (أو التداولية) للمتكلم، وهي الآلية اللغوية الفطرية التي تسمح له بربط مقال محدد بدلالة محددة في مقام محدد لغرض محدد.

ويحسن أن نذكر هنا أن الإجراء المفهومي الصحيح لرصد هذه الكفاءة ليس مفهوم "الكفاءة اللغوية" (Compétence linguistique) الذي جاء به تشومسكي، ولكنه مفهوم أكثر سعة وعمقا وشمولية هو "الكفاءة التواصلية" (Compétence communicative) الذي طوره ديلي هايمس وسيمون ديك وآخرون ... ويبدو مفهوم الكفاءة التواصلية ـ حسب تصور ديك ـ بنية معقدة تضم مستويات متعددة ومتداخلة: لغوية ومعرفية ومنطقية وتداولية(٣)، ويتكون من خمس ملكات هي:

(1) N. Chomsky- Aspects de la théorie syntaxique-tr Franc De : J. C. Milner Le Seuil, Paris, 1971, p. 12-13.

(٢) نوعم تشومسكي-المعرفة اللغوية ...- تر: د.محمد فتيح- دار الفكر العربي-القاهرة-١٩٩٣- ص ٨٥-٨٦.

(٣) انظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب / جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٣، ص ٨- ٩

أ – الملكة اللغوية: ويمكن صياغتها في: أن مستعمل اللغة الطبيعية بإمكانه أن ينتج ويؤول، إنتاجا وتأويلا صحيحين، عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة جدا ومعقدة جدا في مواقف تواصلية مختلفة.

ب – الملكة المنطقية: ويمكن صياغتها كما يلي: أن مستعمل اللغة الطبيعية يستطيع أن يشتق معارف كثيرة بواسطة قواعد المنطق الاستدلالي.

ت – الملكة المعرفية: يستطيع مستعمل اللغة أن يكوّن رصيدا من المعارف المنظمة، ويستطيع أن يختزن هذه المعارف بالشكل المطلوب وأن يستحضرها متى شاء لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية.

ث – الملكة الإدراكية: مستعمل اللغة الطبيعية مزود بملكة تمكّنه من إدراك محيطه وأن يشتق من إدراكه ذاك معارف وأن يستعمل هذه المعارف في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

ج – الملكة الاجتماعية: لا يعرف مستعمل اللغة ما يقوله فحسب بل يعرف كذلك كيف يقوله لمخاطب معين في مقام تواصلي معين قصد تحقيق هدف معين.

ويقترح ديك، بناء على هذا التصور، أن يصاغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز يتكون من خمسة قوالب يضطلع كل قالب منها برصد ملكة من الملكات التواصلية السالفة الذكر.

وليس غريبا هذا التحليل عن علمائنا القدامى فقد تكلم حازم القرطاجني في منهاجه عن ثلاث قوى تنتظم الخطاب: القوة الحافظة، القوة الناظمة، القوة المائزة(١).

ولا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية وأشدها إجرائية وأقواها حضورا في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينص على أن بنية اللغات الطبيعية تابعة،

(١) حازم القرطاجني، منهاج الأدباء.

إلى حد بعيد، لوظيفتها، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفة والبنية ـ أو بين التراكيب اللغوية من جهة، وبين مقاصد الخطاب وملابساته من جهة أخرى ـ لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما وحديثا، ولم يكن ذلك اعتباطا. وسنقف عند هذه الظاهرة، بحسب ما يسمح به هذا المدخل، نظرا للأهمية التي تكتسيها.

٣- علاقة البنية بالوظيفة: عرفنا في الفقرة السابقة أن المبدأ المسمى "علاقة البنية بالوظيفة" يتميز بطابعه المنهجي الصريح، وأنه يعني: ارتباط التراكيب اللغوية وبناها بمقاصد الخطاب ودلالاته ومقتضيات الحال ارتباطا يجعل الأولى تابعة للأخيرة ـ وليس العكس ـ تبعية قوية. أما جل المبادئ الوظيفية الأخرى فتختلف عنه لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو هي عبارة عن سمات تمييزية فارقة دورها التمييز بين النظريات.

هذا، وإن الوظيفية البنيوية تنبهت، في أعمال أندريه مارتيني وأعمال من سبقوه، إلى ضرورة الدراسة الوظيفية للغة، وإلا كان الدرس اللساني عاجزا عن توفير الكفايتين الوصفية والتفسيرية، وهما لازمتان من لوازم النظرية اللغوية الناجعة. وقبل مارتيني بسنوات كان لغويو مدرسة براغ ينحون منحى وظيفيا في دراسة الجملة، وقد نادت هذه المدرسة بضرورة الدراسة الوظيفية للجملة أطلقت عليه اسم "الوجهة الوظيفية للجملة"(١)، وانتهجت أسلوبا خاصا في دراسة اللغة متأثرة بدوسوسير في بعض الجوانب. فهي تعتبر اللسان نظاما تعمل أجزاؤه مجتمعة من أجل تحقيق هدف واحد هو "التواصل والإبلاغ"، فحللت الظاهرة اللغوية بصورة تبين الوظائف الخاصة التي تقوم بها المكونات البنيوية عند استعمالها كنظام يتكون من وسائل تعبيرية تبليغية تؤدي وظيفتها التواصلية.

(١) انظر: د. نهاد الموسى- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث - دار البشير للنشر والتوزيع - الأردن- ١٩٨٧.

غير أن هذه الوظيفية هي وظيفية بنيوية غير تداولية، ومن ثم تقصي بعض عناصر العملية التواصلية، كالكلام بوصفه خطابا بمكوناته وارتباطاته (الأفراد المتكلمين، سياق الحال . . .)، فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية، فكان مستواها الوظيفي ضعيفا، ولم تخصص – في نموذجها الوصفي– مستوى إجرائيا يكون دوره التمثيل لأثر السياق في صياغة الجملة فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب، فلم تتجاوز حدود اللسانيات الشكلية. ولهذا السبب لا نعتبرها كافية منهجيا لتمثيل النظريات الوظيفية، على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم إلى وصفها وتفسيرها.

وبفعل إلحاح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة هي سبب وجود البنية(١)، راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في جمل ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم.

والحديث عن العلاقة بين البنية والوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فالتراكيب "لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب"(٢). ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

٤– تصنيف النظريات اللسانية: مما يتأسس على تلك المبادئ الوظيفية أنه يجب إعادة تصنيف النظريات اللسانية على أساس وظيفي–تداولي، وقد جرت عادة اللسانيين على تصنيف النظريات اللسانية على أساس أنها "فكر لساني قديم" أو "فكر لساني حديث" على أساس اعتماد الإجراء الوصفي في الدراسة أو عدم اعتماده.

(1) André Martinet -Eléments de linguistique générale -Armand Colin- 1976- p 33.

(٢) د. أحمد المتوكل، البنية و الوظيفة، ص.٩

أما بعد صياغة تلك المبادئ الوظيفية فإنه يمكن تصنيف النظريات اللسانية الغربية إلى قسمين: نظريات وظيفية، كما قدمنا، ونظريات غير وظيفية. أما الأولى فهي التي توفرت لها كل المبادئ الوظيفية أو بعضها، بحسب التفاوت فيما بينها في درجة الوظيفية، ومن ثم فهي تسعى إلى تفسير خصائص اللغات الطبيعية بربط هذه الخصائص بوظيفتها التواصلية. وأما الثانية فتجعل من مبادئها المنهجية أن بنية اللغات يمكن وصفها وتفسيرها بمعزل عن وظيفتها التواصلية(١)، ومن ثمّ لا مجال للحديث عن مراعاتها لهذه المبادئ أو عدم مراعاتها لها.

والنظريات التي تُنعت بالوظيفية تتفاوت في درجة وظيفيتها، ومن هنا تنقسم إلى قسمين أيضا: نظريات ضعيفة الوظيفية، ونظريات قوية الوظيفية.

مثال الأولى "النحو المعجمي الوظيفي"، ونموذج "التركيبات الوظيفية"(٢)، وهما نموذجان لسانيان أفرزتهما النظرية التوليدية والتحويلية.

هذان النموذجان يكتسبان بعض الخصائص التي تخولهما صفة "الأنحاء الوظيفية"، غير أن ما يعاب على وظيفيّتهما أنهما نموذجان "تحويليان"، وكونهما كذلك يحول بينهما وبين "الاستجابة لمعيار الكفاية النفسية، بالنظر إلى أنه لا واقعيةَ نفسيةَ لهما(٣).

وأما الأنحاء التي تعد وظيفيتها قوية فتلك التي تستجيب لمقتضيات المبادئ

---

(١) أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية - ص١١.

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية-دار توبقال للنشر-الدار البيضاء-١٩٨٢- ص ٤٦ و٧٣.

وانظر في مفهوم "الواقعية النفسية" وفي التشكيك في "الواقعية النفسية" للقواعد التحويلية كلا من :

- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية-دار توبقال للنشر-الدار البيضاء-١٩٨٢- ص ٧٣-٧٤.

- أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية - ص٨٢- ٨٣ .

(3) N. Chomsky - Dialogues avec Mitsou Ronat- Flammarion- Paris- 1977- p 174.

الوظيفية المعتمدة، ولا سيما مبدأين:

- ارتباط الوظيفة بالبنية ارتباطا يجعل الثانية انعكاسا للأولى.
- السعي إلى توفير الكفايات الثلاث: النفسية والنمطية والتداولية.

وهذه النقطة من أكبر المطاعن التي سجلها بعض الباحثين التوليديين، وفي مقدمتهم "بريزنن"، على "القواعد التحويلية"(١)، وهو الموقف الذي تبناه، بعد ذلك، تشومسكي نفسه. وتحت هذا الصنف الثاني من النظريات تندرج بعض الأنحاء منها: "النحو النسقي" للغوي البريطاني هالداي Halliday، و"التركيب الوظيفي" للغوي فان فالين Van Valin، و"نظرية النحو الوظيفي" للغوي سيمون ديك Simon Dick.

ما يميز هذه المجموعة الأخيرة من النظريات اللسانية تأثرها الشديد بالتيار التداولي، فقد اهتم التداوليون بدراسة المستويات الدلالية الاستعمالية للغات الطبيعية في أحوال الخطاب الطبيعي، واقترحوا تحليلات لكثير من الظواهر اللغوية: كالإحالة، والاقتضاء، والاستلزام الحواري...

وقد تفاعل اللسانيون الوظيفيون في بلاد الغرب بهذا البحث اللغوي الجديد، فلم يكتفوا باستثماره في اكتشاف ثغرات البنيوية، ونقائص النظرية التوليدية التحويلية فحسب، بل تمثلوه، وهذا هو الأهم، في صياغة النماذج اللسانية ذات المنحى التداولي.

ويمكن تلخيص تصنيف النظريات اللسانية على أساس معيار "الوظيفية"، في المشجر الآتي تبعا لأحمد المتوكل:

(1) Ibid-170

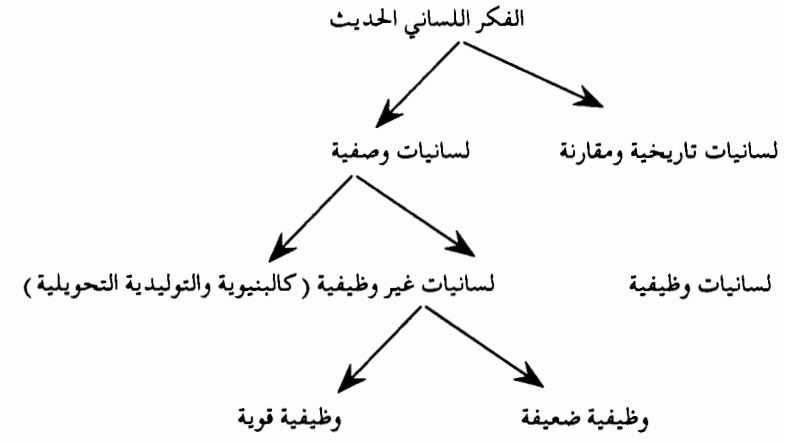

– وجوه الاختلاف بين هذين الصنفين من النظريات

إذا كانت كل النظريات اللسانية المعاصرة تتفق على ضرورة إجراء عمليتيْ الوصف والتفسير على الظواهر اللغوية، وتتفق على الأسئلة الجوهرية التي تشغل بال اللسانيين على اختلاف تياراتهم، والتي من قَبيل[1]:

– ما الذي يميّز اللغات الطبيعية عن غيرها من اللغات ؟

– ما هي السمات التي تلتقي فيها اللغات، وما هي السمات التي تختلف فيها؟

– على أي مدى تغيرت اللغات وإلى أي مدى ظلت قارة ؟ الخ ...

فإنها تختلف في كثير من القضايا الجوهرية والإجرائية، فينفرد كل تيار لساني بمبادئ تُميّزه عن غيره. طرح الأسئلة السابقة محل اتفاق بين النظريات اللغوية، لكن محل الاختلاف هو الإجابة عن هذه الأسئلة، إضافة إلى ما يتعلق بمركزية هذه الأسئلة أوهامشيتها[2].

(١) انظر : عبد القادر الفاسي الفهري– نفس المرجع– –ص١٣.

(٢) نفس المرجع–ص ١٤.

وبناء على ما سبق يمكن حصر أوجه الاختلاف الأساسية بين النظريات الوظيفية:

- تعد النظريات غير الوظيفية اللغةَ نسقًا مجردا، وظيفتُها الأساسية التعبير عن الفكر(١)، أما النظريات الوظيفية فتعد اللغة وسيلةً للتواصل.

- تعتمد النظريات غير الوظيفية مبدأ أن وصف اللغات الطبيعية يمكن أن يتم دون اللجوء إلى وظيفتها. أما النظريات الوظيفية فترى أن وصف اللغات ورصد خصائصها أمر متعذر دون ربطها بالطبقات المقامية التي ترد فيها.

- تدّعي النظريات الوظيفية أن تحليلاتها ذات "واقعية نفسية"، ومن ثَمّ فهي تحقق شرط "الكفاية النفسية"، أما النظريات غير الوظيفية فقد شكك في "واقعيتها النفسية"، كما جرى "للقواعد التحويلية"، حتى إنه قد تُخُلّي عن تلك القواعد(٢) في الصياغات والنماذج الأخيرة للنظرية التوليدية التحويلية.

- تخصص النظريات الوظيفية، في نماذجها، مستوى لتمثيل الخصائص التداولية (يمثل مختلف القوى الإنجازية)، أما النظريات غير الوظيفية فلا حديث لها عن الخصائص الدلالية، اللهم إلا ما كان له دور "تأويلي" في النظرية المعيار الموسعة.

في الجدول الآتي خلاصة الفروق بين النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية:

(١) ينسب إلى التوليديين عموما وتشومسكي خصوصا، إنكار أن تكون للغة وظيفة، وإذا كانت لها "وظيفة ما" فهي التعبير عن الفكر وليس التواصل. (انظر: الفاسي الفهري- المرجع السابق- ص٤٧.)

(٢) تخلى التوليديون عن "القواعد التحويلية" ولم يستبقوا منها إلا قاعدة واحدة فقط.
ينظر: روبنز - موجز تاريخ علم اللغة - ترجمة: أحمد عوض- عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٧- ص٣٦١-٣٦٢.

النظريات غير الوظيفية	النظريات الوظيفية
– اللغة نسق مجرد، وظيفتها التعبير عن الفكر – وصف اللغات غير متوقف على وظيفتها التواصلية – لا تحقق شرط الكفاية النفسية –لا تمثل الخصائص التداولية للغات الموصوفة	– اللغة وسيلة للتواصل – وصف اللغات غير متاح دون مراعاة وظيفتها التواصلية – تزعم أنها تحقق شرط الكفاية النفسية – تخصص مستوى تمثيليا للخصائص التداولية للغة الموصوفة

خلاصة المقالة

وتأسيسا على ما سبق نخلص إلى تأكيد أن اعتماد المناهج الصورية الشكلانية وتطبيقها على البحث اللغوي، وعلى اللغة العربية بالتحديد، لا يمكنها أن تقدم خدمة تذكر لا لهذه اللغة ولا لتراثنا اللساني العظيم، بالنظر إلى جملة من الأمور: منها أن المنهج البنيوي (بجناحه الصوري والوظيفي) بآخر ما وصلنا من صياغاته التطبيقية كما عرضها زعيم المدرسة اللسانية الفرنسية "أندري مارتينيه" لا يمكن أن يقدم خدمة إضافية للغة العربية في ضوء ما ورثناه عن عبد القاهر الجرجاني ورضي الدين الإستراباذي من أبحاث وظيفية متقدمة، فالتراث اللساني العربي قد يكافئ–عند بعض علمائنا القدامى– أرقى ما توصلت إليه الأبحاث اللسانية المعاصرة...

أما المنهج الوظيفي–التداولي كما يعرضه الوظيفيون الجدد فيمكن الإفادة من معطياته النظرية دون المغامرة في تطبيقاته الإجرائية الهزيلة كالتي يمارسها أحمد المتوكل في كثير من محاولاته التلفيقية، ولكن مبادئه المنهجية ـ من جهة صياغتها النظرية ـ هي مبادئ صحيحة ومتقدمة على صعيد التأسيس النظري.

وعطفا على كل ما سبق نوضّح أن للوظيفية العربية سمات وخصائص تطبع جهود علمائنا القدامى بطابع لساني عربي أصيل، وكنا قد تطرقنا إليها في عمل سابق نقترح على القارئ الرجوع إليه(١)، ومن تلك الخصائص:

* تُبدي الوظيفية العربية، ممثلة خصوصا في الإمامين الجرجاني والسكاكي، عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين البنية والوظيفة، مع إصرارهما المتكرر على أن البنية تابعة للوظيفة وليس العكس، فسلكا منهجا متميزا في تحليل الظواهر المبنوية كظواهر التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف، والقصر، والحصر، والتي لا تعدو أن تكون أغراضا دلالية وتداولية يسعى المتكلم إلى تحقيقها.

* يحظى طرفا الخطاب (المخاطِب والمخاطَب) باهتمام بالغ في تحليلات العلماء العرب القدامى، وخصوصا الجرجاني، فلم يخرج ببحثه عن إطار العلاقات القائمة بين المتكلمين والمخاطبين، في حين نجد بعض الأصوليين يركزون على (الخطاب) القرآني ومراد منزّله منه، كما اعتنوا بأصناف الدلالات، وبحال المخاطَب، وسعوا، مشكورين، إلى ضبط طُرُق دلالة اللفظ على المعنى في مختلف المستويات.

* نسجّل تكامل العلوم التراثية من نحو، وبلاغة، وأصول فقه، وتفسير وغيرها ... وسبب ذلك أن النص المدروس واحد، وهو القرآن الكريم. وظاهرة التكامل بين العلوم التراثية تحمل مدلولين في آن واحد:

– سعة القرآن وشموليته ومُطلقيته مما جعل آليات قراءته وفهمه متعددة متضافرة.

– أن "الوظيفية العربية" لا يُرى وجهها الأنصع، ولا تُدرك حقيقتها، إلا إذا نُظر

(١) مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي (مقالة)، في: مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ١١/ ٤٤.

إليها في إطارها الثقافي العام ونسقها الكلي الجامع لشتى العلوم العربية/الإسلامية القديمة.

تتفق إذن، الوظيفية العربية القديمة مع الوظيفية الغربية المعاصرة في مبدإٍ هام، مفاده أنه لا يمكن وصف اللغات الطبيعية ولا رصدُ خصائصها دون ربطها بوظيفتها التواصلية، ويترتب عليه أنه لا يصح علميا إقصاء "المتكلم" ولا "المخاطب" ولا "أحوال الخطاب" كما تفعل البنيوية حديثا. والقول بغير هذا خطأ علمي، وقد بدا أثره الوخيم واضحا في كثير من الأبحاث النحوية العربية قديما لا سيما عند بعض المتأخرين من النحاة، وفي النظريات اللسانية غير التداولية حديثا. وتلك هي الثغرة التي تعمل اللسانيات الوظيفية على سدها.

وهكذا يلتقي الفكر العربي القديم مع الفكر الغربي المعاصر على أرضية منهجية مشتركة أو متشابهة. نقول هذا مع إبداء التحفظ الواجب الذي يفرضه استصحابنا للوعي باستقلالية التراث العربي، فلا يجوز أن ننسى أن لهذا التراث خصائص إبستيمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة ومتميزة ومتكاملة.

المراجع العربية والمترجمة

- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية - منشورات عويدات- بيروت - ١٩٨٦ .
- عبد السلام المسدي- التفكير اللساني في الحضارة العربية -
- عبد القادر قنيني، نظرية الأفعال الكلامية العامة، إفريقيا الشرق
- روجيه غارودي - البنيوية، فلسفة موت الإنسان - ترجمة : جورج طرابيشي - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت .
- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية-دار توبقال للنش-الدار البيضاء- ١٩٨٢ .
- أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، ١٩٨٩ .
- أحمد المتوكل- الوظائف التداولية في اللغة العربية - دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨٥
- جعفر دك الباب - الموجز في شرح دلائل الإعجاز - مطبعة الجليل - دمشق- ١٩٨٠ .
- حازم القرطاجني، منهاج الأدباء .
- ر . هـ. روبنز-موجز تاريخ علم اللغة- ترجمة :أحمد عوض-سلسلة عالم المعرفة-الكويت، ١٩٩٧ .
- أحمد المتوكل - الوظائف التداولية في اللغة العربية .
- أحمد المتوكل - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي- دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨٦ .
- نوعم تشومسكي-المعرفة اللغوية ...- تر: د.محمد فتيح- دار الفكر العربي-

القاهرة- ١٩٩٣ .

- أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب / جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٣ .

- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير...، الأردن، ١٩٨٧ .

- د. أحمد المتوكل، البنية والوظيفة .

- أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية - ص١١ .

- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللغة العربية-دار توبقال للنشر-الدار البيضاء- ١٩٨٢ .

- روبنز - موجز تاريخ علم اللغة - ترجمة : أحمد عوض- عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٧ .

المجلات المتخصصة

باتريك شارودو- Patrick Charaudeau: "Où en est la linguistique?" ترجمة : د.محمد يحياتن، في: مجلة اللغة العربية - مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - مطبعة هومة - الجزائر-عدد ٢- ١٩٩٩ .

- عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية ... (مقال)- في: مجلة اللغة العربية - يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٣ .

المراجع الأجنبية

1. Armengaud (françoise), La pragmatique: que sais je? presses universitaires de France.

2. Austin (J. L), How to do things with words, 1962

3. Chomsky (Noam). - Dialogues avec Mitsou Ronat- Flammarion- Paris- 1977.

4. Chomsky (N.)- Aspects de la théorie syntaxique-tr. Franc. De : J. C. Milner Le Seuil. 1971.

5. Chomsky (Noam)-1969

6. Dubois (Jean) et autres.- Dictionnaire de linguistique.

7. Eluierd (R) , La pragmatique linguistique , nathan-université de poitiers.

8. François Récanati - Naissance de la pragmatique-Postface de:Quand dire c'est faire-traduction de Gilles Plane -Le Seuil-1991.

9. Grice (H.P) - Logique et conversation- tr. Fr. dans: Communications-n*30-1979.

10. Kévin Klément- philosophie analytique. html-unige- lettres.philoso.

11. Kévin Klémen t-Taxonomie des actes illocutoires-www-html.unige.lettres.philoso.

12. Levinson (s.c) pragmatics. Cambridge university press cambridge.

13. - Martinet (André) -Eléments de linguistique générale -Armand Colin- 1976.

14. Proust (Joëlle) - Préface de : Sens et expression- Minuit, 1982.

15. Récanati (François).- la transparence et l'énonciation- Le Seuil- Paris. 1979.

16. Saussure- Cours de linguistique générale... ENAG - Algérie .

17. searle (John)- les actes de langage , essai de philosophie du langage , tradiction francaise de Héléne . paris Hermann.

18. Searle (John)- - Sens et expression, étude de théorie des actes de langage, Tradiction francaise de Joélle proust, paris, Minuit.

19. Vanderveken (Daniel) -les actes du discours- Pierre Mardaga, Bruxelles.